

الباب الأول

علم الاجتماع الكلاسيكى ومشكلة النظام

الفصل الأول : مفهوم النظام العام ومشكلته

الفصل الثانى : علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر .
بداية التجسيد الايديولوجى لمشكلة النظام

الفصل الثالث : تالكوت بارسونز والحل المعيارى لمشكلة النظام

الفصل الرابع : التجسيد الامبرىقى لمشكلة النظام

الفصل الخامس : محاولات الخروج من دائرة النظام : النظريات التوفيقية *

الفصل الأول

مفهوم النظام الاجتماعي العام ومشكلته

مقدمة :

لما كان هذا البحث يتخذ من مشكلة النظام العام Problem of Social order نقطة انطلاق رئيسية ، فقد كان من الطبيعي أن يستوقفنا منذ البداية هذا السؤال : لماذا مشكلة النظام العام بالذات ؟ والجابة عن هذا السؤال تقودنا بالطبع الى تقصى معنى هذا المفهوم ، وكيف ارتبطت به هذه المشكلة (مشكلة النظام) ، على يد الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز ، وكيف يرى علماء الاجتماع أن نظريات علم الاجتماع المعاصر تتطور حول هذه المشكلة . من هنا فان هذا الفصل سوف ينقسم الى الموضوعات التالية :

أولا : مفهوم النظام الاجتماعي العام

ثانيا : توماس هوبز وصياغة المشكلة

ثالثا : نظرية علم الاجتماع ومشكلة النظام

رابعا : مشكلة صراع او مشكلة نظام :

أولا : مفهوم النظام الاجتماعي العام :

يعتبر مفهوم النظام العام الاجتماعي مفهوما فضفاضيا له معاني كثيرة . وربما كان التاموس هو المصدر الذي نستطيع أن نبدأ منه ليكون لحديثنا اساس أكثر صلابة . يشير مفهوم النظام العام الى الترتيب المنظم ، كما يشير الى التتابع المستمر المنظم ، أو العلاقات المتناغمة ، وهو يشير ايضا

الى اى نسق من الاشياء المادية : مثل الكتب المصطفة فى المكتبة ، او نسق من الآراء والأفكار : مثل ترتيب رؤوس الموضوعات لمحاضرة معينة ، او فترات من الوقت : كشهور السنة ، وهو يشير أيضا الى أى ترتيب على الوجه الصحيح : مثل ترتيب الأثاث فى المنزل ، أو أى اجراء عرقى : كما هو الحال فى تنظيم المناظرات أو المعاملات التجارية ، وهو يشير أيضا الى التوافق مع القانون أو حالة استتباب الأمن : أى المحافظة على الهدوء العام فى الجماعة المحلية ، كما أنه يشير الى مجموعة من الأشياء أو الأشخاص نظمت فى أماكن معينة : مثل الضباط . ومع هذا الغنى فى المعنى فلا ندهش اذا وجدنا بوب Pope يعتبر أن النظام هو « قانون السماء الأول » (١) .

وليس من السهل أن نطبق هذا القانون السماوى الأول على المجتمع البشرى . فلا يعقل أن يكون الأفراد فى المجتمع مثل مجموعات الكتب المنتظمة فى المكتبة ، او قطع الأثاث المرتبة فى المنزل او مثل شهور السنة . هنا يكمن الفرق بين تحقيق النظام بين الأشياء المادية وتحقيق النظام الاجتماعى بين بنى البشر . انه الفرق بين الجماد واللاجماد ، بين الطبيعة والانسان ، بين الحياة والموت . ولتوضح أماننا صورة النظام العام الاجتماعى لابد أن نبحث عن العناصر التى تكون هذا النظام والتى يشتقها العلماء من كل المعانى السابقة ومعانى أخرى كثيرة .

يحصر فردريك الى F. Lumley عناصر النظام الاجتماعى العام فى ثلاثة عناصر رئيسية هى : (٢)

١ - الترتيب Arrangement وجوهر الترتيب هو الصف أو الخطوط المستقيمة واذا كنا نستطيع أن نربط الخطوط المستقيمة مع بعضها لتكون مثلثات أو مربعات أو دوائر فتكون منها توليفات لانهاية ، فان الحياة الاجتماعية تكشف عن قدر من الترتيب وان كان لا يأخذ دائما

Frederick E. Lumley, Principals of Sociology, 2nd Edition, (١)
McCraw-Hill Book Company, Inc., N.Y. and London
1935, p. 424.

Ibid., pp. 424—426. (٢)

شكل الخطوط المستقيمة . ويظهر الترتيب في الحياة الاجتماعية في دور العبادة والمسارح وفي فصول الدراسة وقاعات المحاكم وحول موائد الطعام . ويظهر في مباريات كرة القدم ، وأمام شبابيك التذاكر وفي الحفلات والجناز ، وفي تغيير نويات العمل ، وفي النوم والأكل وباختصار فان الحياة الاجتماعية تكشف عن ترتيب في المكان والزمان والحركة .

٢ - العلاقة : Relationship يعتبر النظام الاجتماعى العام شيئا أكثر من ترتيب حركة للزمان والمكان لجماعات اجتماعية منفصلة . فهناك عنصر جوهرى لا بد من تحقيقه ليتحقق النظام الاجتماعى العام واعنى العلاقة بين هذه الوحدات والجماعات . فهذه الوحدات والجماعات تتداخل وتترابط ، ويؤثر كل منها على الآخر ، بحيث لا يمكن تفسير احدها بمعزل عن الآخر . أنها نسيج أحكم صنعه يضمن على الحياة الاجتماعية قدرا كبيرا من الوحدة والترابط . ونحن نستطيع أن نلمس هذا الترابط في حياتنا اليومية ، فما نفعه أو نغشله في فعله له تأثير على حياة الآخرين ، وينعكس هذا الترابط في خنقات القلوب التي تنبعث من هنا وهناك عندما يرتكب احد افراد الأسرة جريمة أو عندما يشب حريق في المنزل ، أو ينادى منادى القتال ، أو تظهر بوادر الانتصار ، أو ترفع الأجور . وأن صفا طويلا من الجنود قد يصل الى مئات الأميال لا يصنع جيشا دون هذا الترابط ، فما لم توجد علاقات مرتبة لا يوجد نظام .

٣ - الثبات (الاستقرار) Stability عندما تستمر العلاقات المنظمة بين الوحدات أو الجماعات عبر الوقت ، فانها تكتسب صفة الثبات أو الاستقرار . حقيقة أننا نستطيع أن نفكر في نظام يوجد للحظة معينة ولكن خبرتنا بالحياة الاجتماعية لا تؤيدنا اذا فكرنا في النظام الاجتماعى بهذه الطريقة . فالنظم الاجتماعية التي نالفها جميعا هي نظم راسخة ، ومستقرة ، لا تتغير بسهولة ، ولا تنهار بسهولة أيضا ، انها مستمرة أزلا . فالطبقة الاجتماعية ، على سبيل المثال ، التي تتسم بسماوات اجتماعية اليوم ، الإلتغير غدا بحيث تتكون من

جماعة معينة اليوم ، وجماعة أخرى غدا ، وثالثة في الأيام التالية ، وبالتالي يتغير برنامجها عبر الوقت ، في مثل هذه الحالة لا يمكن أن نعتبرها جماعة منظمة على الإطلاق . وهذا الثبات والاستمرار اللذان تتسم بهما الحياة الاجتماعية يمكنان من التنبؤ بالظروف الاجتماعية .

ويتفق بيرسي كوهن P. Cohen كثيرا مع لى في تعريفه للنظام العام الاجتماعي . فهو وإن أضاف عناصر أخرى ، إلا أن هذه العناصر من طبيعة واحدة وتقدم لنا تعريفا للمفهوم لا يختلف عن التعريف السابق فالنظام الاجتماعي العام عند كوهن (٢) له جوانب عديدة ، ينحصر الجانب الأول في عملية الكبح Restraint وهو يعنى ضبط عملية العنف في الحياة الاجتماعية ، أما الجانب الثانى فإنه يشير الى وجود التبادل Reciprocity في الحياة الاجتماعية ، فسلك كل شخص ليس سلوكا عشوائيا ، أو تلقائيا ولكنه مكمل لسلوك الآخرين ، أما الجانب الثالث فإنه يرتبط بالقابلية للتنبؤ Predictability في الحياة الاجتماعية . فسلك الأفراد لا يتصف بصفة « الاجتماعية » إلا إذا كانوا توقعات متبادلة عن سلوك بعضهم البعض . والجانب الرابع يشير الى وجود الاتساق Consistency في الحياة الاجتماعية ، فما دامت التوقعات قد تحققت فإن سلوك الأفراد سوف يكون متسقا الى حد كبير . أما الجانب الخامس من جوانب النظام العام فإنه يشير الى وجود الاستمرار أو المثابرة persistence في الحياة الاجتماعية ، فلا يمكن أن يوجد تنبؤ أو اتساق في الحياة الاجتماعية إذا لم تستمر أشكال هذه الحياة نفسها .

ويرتبط مفهوم النظام الاجتماعي العام بجانب آخر من الحياة الاجتماعية يعبر عنه مفهوم الترابط الاجتماعي Social Cohesion وهو يشير الى المواقف التي يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض من خلال التزامات

Percy S. Cohen, *Modern Social Theory*, Heinmann, (٢)
London, 1968, pp. 118—19.

ثقافية واجتماعية مشتركة . فالجماعة تخلق من القوى ما يشد الأفراد الى الارتباط بها والمحافظة على عضويتهم داخلها . من هذه القوى التزام الأفراد بالمعايير العامة والقيم ، والاعتماد المتبادل الذى تفرضه المصلحة المشتركة ، وتوحد الفرد مع الجماعة (٤) .

من ذلك الاستعراض لجوانب النظام والمفاهيم التى يرتبط بها يتضح :

١ — أن مفهوم النظام الاجتماعى العام لا يعبر الا عن جوانب الاتساق والترابط فى الحياة الاجتماعية . فالحياة الاجتماعية تخلق لذاتها قواعد وقيما تضى طابع النظام على المجتمع .

٢ — أن هذا المفهوم لا يشير الى جوانب الصراع والتغير فى الحياة الاجتماعية ، بل انه لا يفترض وجودهما اساسا ، فلملى — الذى قدمنا تعريفه للنظام فيما سبق — لا يتحدث عن التغير الا اذا كان تغيرا منظما orderly change انطلاقا من حقيقة أنه لا يوجد مجتمع يحقق الترتيب والاستقرار وتكامل العلاقات تحقيقا كاملا . ويأتى التغير المنظم من مصادر ثلاثة هي : العوامل الفيزيقية (الايكولوجية) والعوامل الفردية (التصور الفردى أو الابداع الفردى) ، والعوامل الاجتماعية (ويحصرها فى التأثيرات التى تأتى من الاحتكاك الثقافى) (٥) . كما أن كوهين اذا كان قد تحدث باختصار عن جوانب الصراع والتغير التى تقابل جوانب الاتساق والاستمرار فى الحياة الاجتماعية ، فان ذلك يعبر عن رؤية معينة للحياة الاجتماعية (٦) لا تدل على أن مفهوم النظام الاجتماعى يمكن أن يعبر عن جوانب الصراع . وتؤيد وجهة النظر هذه ما ذهب اليه جوليس جولد Julius Gould ووليم كولب (٧) William Kolm

(٤) Duncan Mitchell (ed.) A dictionary of Sociology., Routledge and Kegan Paule, London, 1968, p. 165.

(٥) Lumly, Principales of Sociology, op. cit., pp. 426—428

(٦) انظر عرضا لآراء كوهين فى الفصل الخامس من هذا البحث .

(٧) Julius Gould and William Kolb, A Dictionary of Social Sciences. The Free press of Colenceoe, N.Y., 1964, p. 660.

(محررا قاموس العلوم الاجتماعية) من أن مفهوم النظام العام يدل على انتظامات التفاعل التي تقابل باجماع من المجتمع أو التي تكون مرتبطة بأدائه الوظيفي . ومن ثم فإن العلامات التي تكشف عن الخلل الوظيفي تفسر على أنها مؤشرات للتفكك الاجتماعي العام ترتبط في الغالب بجوانب يوتوبية أو أخلاقية تنبثق من مضمونه الأمبريقي ، فالكثير من الكتاب يعتبرون أن الصراع يؤدي الى سوء النظام أو اخفائه ، فهو مؤشر على انهيار ضوابط السلوك المستقرة .

وهناك فريق من العلماء ينطلق في تعريف النظام الاجتماعي العام S. order من مفهوم النظام institution (A) ، على أساس أن ذلك الأخير هو بؤرة النظام العام أساسه . من هؤلاء مارتندال Martindale وموناشيزي Monachesi اللذين عرفا النظم الاجتماعية بأنها تلك العلاقات — التي تنعكس في قواعد السلوك — التي تربط بين الجماعات الاجتماعية . انها مجموعات من المبادئ التنظيمية ترسي الأساس الذي يقوم عليه الفعل الاجتماعي الذي تقبله الجماعة لتحقيق غاياتها . وكل مجموعة من هذه القواعد أو المبادئ تكون نظاما معينا ، ولكن اذا ما انتقلنا من دراسة هذه القواعد التي تميز نظاما معينا الى دراسة العلاقات المختلفة بين النظم فاننا نكون بصدد مفهوم جديد هو النظام الاجتماعي العام Social order. وعلى هذا ينتهي مارتندال وموناشيزي الى تعريف النظام العام بأنه « نماذج العلاقات الاجتماعية التي توحد بين المبادئ المنظمة التي تكون النظم الاجتماعية » (٩) .

وينفى مارتندال وزميله اضافة لاي معنى معياري أو تقييمي لمفهوم النظام العام ، فهما لا يقصدان من استخدامه — على حد تعبيرهما — « أن الظواهر الاجتماعية تخضع للنظام ، أو انها مفككة ، أو أكثر تنظيما من

(٨) آثرت أن أترجم كلمة institution بنظام على أن أميز بينها وبين كلمة Social order بالنظام العام

(٩) Don Martindale and Elio Monachesi, Elements of Sociology, Harper and Brothers Publishers, New York, 1951, pp. 218-219.

ظواهر أخرى « (١٠) . وهما يقرران ذلك لينفيا عنهما تهمة التحيز الأيديولوجي الذي يعبر عنه مفهوم النظام العام الاجتماعي ، غير أنهما لم يوفقتا في ذلك ، فنجدهما يقرران بعد أن ينفيا تهمة الفهم التقييمي للنظام الاجتماعي العام أن ذلك الأخير يعنى « الترتيب » أو « العلاقات القائمة بين القواعد الاجتماعية والتي تطبق على الأفعال الاجتماعية » (١١) . ويكشف لنا هذا التعريف عن أن النظام العام يفهم بالمعنى المعيارى ، وأنه يقصد به جوانب الترابط والاستمرار في الحياة الاجتماعية دون الصراع والتغير . ويبدو أن جمهرة علماء الاجتماع الغربيين يجمعون على تعريف النظام الاجتماعي العام من خلال مفهوم النظام institution الذي يعد مفهوما أساسيا في كل دراساتهم وكتاباتهم .

فى دائرة المعارف العالمية للعلوم الاجتماعية (١٢) ، يذهب أيزنشتات Eisenstadt الى أن النظم الاجتماعية هي البؤرة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي . وللنظم الاجتماعية ثلاثة جوانب :

أولا : نماذج السلوك الذى تنظمه هذه النظم والتي ترتبط بالمشكلات الرئيسية للمجتمع .

ثانيا : تنظيم سلوك الأفراد وفقا لنماذج تنظيمية محددة .

ثالثا : هذه النماذج تتضمن ترتيبا وتنظيما معياريا ، أى أن التنظيم يتحقق من خلال المعايير والجزاءات التي تكسبها المعايير قدرا من الشرعية .

ومن هذه الجوانب نستطيع أن نشق تعريفا للنظام الاجتماعى بأنه « نماذج السلوك المنظمة وفق نسق من المعايير والجزاءات الشرعية » . وإذا كان أيزنشتات يعتبر أن النظام الاجتماعى هو بؤرة التنظيم الاجتماعى

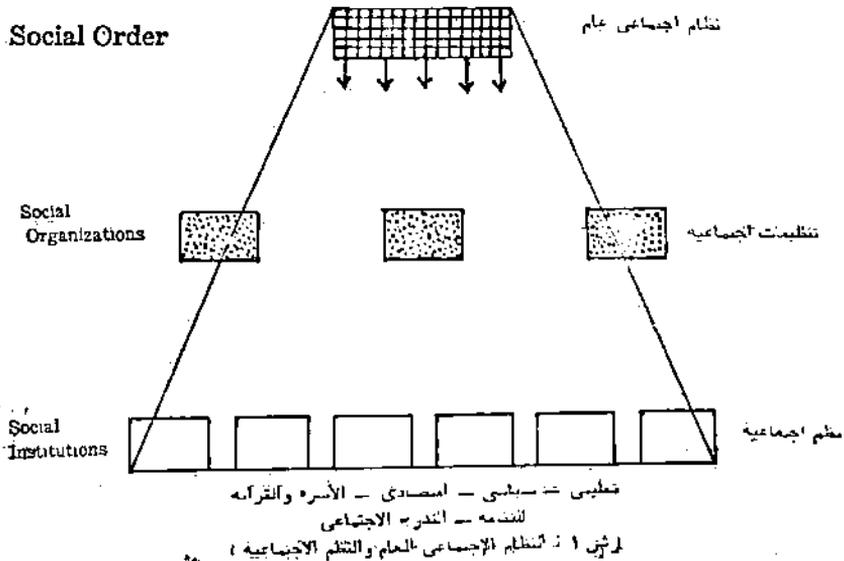
(١٠) Ibid., p. 220.

(١١) Ibid., p. 220.

(١٢) Eisenstadt, S.N. «Social Institution» in **International Encyclopedia of Social Sciences**, The Macmillan Company and the Free Press, 1968, p. 409.

فان النظام الاجتماعي العام يتكون في هذه الحالة من جماع النظم المختلفة التي يحرصها ايزنشتات في ستة نظم رئيسية : الأسرة ، والقربانة ، والتعليم ، والاقتصاد ، والسياسة ، والثقافة ، والتدرج الاجتماعي — في عملية تفاعل وترابط . صحيح أن لكل نظام اجتماعي وحداته الأساسية (أفراد وجماعات) كما أن له مصادره الخاصة (مثل العمل والسلع والنقود في النظام الاقتصادي ، والتوحد والتدعيم في النظام السياسي) إلا أن الواقع الايبيريقي يثرينا بعملية تفاعل هذه النظم المختلفة في نظام اجتماعي مستقر ودائم .

من هذا المنطلق نستطيع ان نتصور المجتمع في شكل هرمي (انظر شكل ١) قاعدته النظم الاجتماعية Social Institutions التي تتكون من الأفراد والجماعات وما يحكم سلوكهم من قواعد ومعايير ، تنبثق منها التنظيمات الاجتماعية المختلفة ، وقمته النظام الاجتماعي العام الذي يعد بمثابة الهيكل العام او البوتقة التي تنصهر فيها هذه النظم وتلك التنظيمات ، والذي ينظم العلاقة بينها ويحقق بينها قدراً من الترتيب والاستقرار والاستمرار ، ويثبت فيها قيما ومعايير تدعم هذا الثبات والاستمرار ، وتعمل في نفس الوقت على حصر الصراع في حدوده الدنيا ، وتعيد النظام اذا ما أصاب المجتمع قدر من التفكك أو سوء التنظيم .



هذه باختصار صورة النظام الاجتماعي العام في ذهن علماء الاجتماع الغربيين . ولنتقل الآن من الحديث عن النظام العام الى مشكلة النظام العام : كيف ظهرت على يد توماين هوبز وما هي التحل الذي تصوره لها ؟

ثانيا : توماس هوبز وصياغة المشكلة :

عاش هوبز حتى قرب نهاية القرن السابع عشر (١٥٨٨ — ١٦٧٩) وتأثر بظروف الاضطراب وعدم الاستقرار السياسى في عصره الذى جاء على اثر حرب اهلية في إنجلترا . فجاءت أفكاره عن المجتمع أو الطبيعة البشرية متأثرة بهذه الظروف ، بالحياة الاجتماعية هى حالة حرب يدخل فيها الكل ضد الكل (١٣) . فالانسان تملكه غريزة واحدة هى غريزة المحافظة على حياته ، وهذه الغريزة تدفعه الى الكفاح طول حياته ، فيظل مكافحا حتى يموت . وغريزة البقاء هذه تجعل الانسان يبحث عن الوسائل التى تكفل له الامان ، وفى سبيل بحثه عن الامان يلجأ الى وسائل القوة ، ولا يهتم الا بتوفير الطمأنينة لنفسه ، دون أن يعبر غيره أى اهتمام الا اذا وجد أن بقاءهم وطمأنينتهم ضروريتان لبقائه وطمأنينته . ولهذا فان الحياة هى حالة حرب مستمرة بين الأفراد وبعضهم بعضا . فالفرد يسعى الى الحصول على كل ما يشعر انه فى حاجة اليه دون أن يعبا برغبات الآخرين أو احتياجاتهم ، وهذا يؤدي الى تشابك الناس واحتدادهم بعضهم ببعض (١٤) .

فى وجود هذه الحالة من الحرب تظهر مشكلة نظام فى المجتمع ولا بد من وجود قوة تضمن للمجتمع قدرا كبيرا من النظام والاستمرار . ورأى هوبز أن هذه القوة يجب أن تكون الدولة التى يخضع لها الأفراد خضوعا مطلقا . وهو يتصورها على هيئة عملاق جبار أو وحش هائل Leviathan فى يده جميع السلطات وتخضع له كل المنظمات التى تتكون منها الدولة . فنظرية هوبز تقوم على التقابل بين الطبيعة البشرية القائمة على الغرائز

(١٣) D. Mitchell, A dictionary of Sociology, op. cit., p. 92.

(١٤) بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، صص ٢٤٢ — ٢٤٤ .

والحرب والتي تضع امام الأفراد معضلة تحقيق النظام العام ، وبين العقل المهذب الذي يخلق الحل لهذه المشكلة . والحل عند هوبز هو القوة القهرية التي تمارسها الدولة على الأفراد . ولكي يكسب هوبز القوة القهرية قدرا من الشرعية لجأ الى نظرية « العقد الاجتماعى » فالاجتمع ينشأ نتيجة عقد يبرم بين الأفراد وبعضهم ، وبموجب هذا العقد يتنازلون عن جميع حقوقهم ويتعهدون بالخضوع لشخص واحد ، او لعدة اشخاص يمثلون الحاكم (١٥) والحاكم له حرية التصرف فى استخدام القوة ، والقوة عنده تمثل فى القهر . فالأفراد يفعلون ما هو مطلوب منهم لأنهم يرغبون على ذلك بواسطة من يملكون وسائل القهر ، وسوف يقابلون بالعقاب اذا امتنعوا عن ذلك . والقوة القهرية هذه تحقق كل جوانب النظام الاجتماعى العام . فالأفراد الذين يخافون العقاب ينفذون التزاماتهم ، ويتوقعون من الآخرين نفس الشيء ، ومن ثم يتحقق بينهم قدر من الترابط والاتساق فى المعايير تجعل الحياة الاجتماعية قادرة على الاستمرار (١٦) .

وتلخص وجهة نظر هوبز فى عبارته التالية :

« ان العهود بدون السيف (القوة) ليست الا كلمات لا قدرة لها قط على المحافظة على حياة الانسان ، والكلمات اصعب من ان تستطيع ردع طموح الأفراد ، أو طموحهم ، أو غضبهم ، أو انفعالاتهم » (١٧) .

ويلخص ديسموند اليس D. Ellis مشكلة النظام عند هوبز فى العبارات التالية : « فى الاطار الاجتماعى الذى تكوّن فيه الوسائل نادرة دائما بالنسبة للرغبات (الحاجات) لا تظهر معاملات عادلة بين الوحدات الاجتماعية . فمن خلال الاحباطات والتشجيعات التى تفرض على اختيار الينا ego والآخر alter الوسائل ، تأخذ أى علاقة تبادلية شكلا من الاشكال التالية : تبادل ايجابى ذو جانبين — وفيه يكسب الينا والآخر ، وتبادل سلبي ذو جانب واحد وفيه يكسب الينا أو الآخر ، وتبادل سلبي ذو جانبين — وفيه يخسر كلا الطرفين . وفى أثناء عملية البحث المستمر

(١٥) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٤٧ .

(١٦) Percy Cohen, *Modern Social Theory*, op. cit., p. 21.

(١٧) نقلا عن بطرس غالى وزميله ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦—٢٤٧

عن الربح والمصلحة الذاتية ، يظهر ميل لاختيار الوسائل حسب كفاءتها الإجرائية ، أو اتجاه نحو اشباع الرغبات بالاعتماد على الآخرين . ولوجود هذين الاحتمالين فان صور التبادل الإيجابية تتوقف ، وتتحول العلاقات بين الأفراد الى علاقات سلبية ذات جانب واحد ، وتتحول هذه العلاقات بالضرورة الى حالة مظنة من الحرب . فكيف السبيل الى تحويل المجتمع الى مجتمع منظم تنظم فيه أساليب استخدام العنف والخداع بحيث لا تختفى علاقات التبادل الإيجابية . هذه هي المشكلة التي اهتم هوبز بحلها اهتماما كبيرا (١٨) .

ولقد استطاع هوبز — من خلال نظرية القوة والعقد الاجتماعي — أن يتصور واقعا اميريقيا خاليا من الصراع والعنف والخداع ، واقعا تحل فيه مشكلة النظام العام . ونستطيع في حدود هذا القدر من المعرفة عن مفهوم النظام ومشكلته أن نستخلص النتائج التالية :

١ — اذا كان مفهوم النظام الاجتماعي العام يحذف الصراع من الحياة الاجتماعية ، فان مشكلة النظام تنحصر في كيفية التغلب عليه وابعاده على اختلاف وسائل ذلك .

٢ — انه اذا كنا قد قررنا آنفا أن مفهوم النظام العام يكشف عن معاني تقييمية ايديولوجية ، فان الحديث عن مشكلة النظام العام يمثل التجسيد الواقعي لهذا التحيز الايديولوجي في النظر الى الحياة الاجتماعية .

٣ — مشكلة النظام في جوهرها مشكلة فلسفية اساسها هو التساؤل حول الطبيعة البشرية التي تتميز بالانانية والعداوة ولكنها تميل بالطبيعة الى العيش في مجتمع منظم ، ما الذي يدفع الأفراد الى المشاركة في المجتمع ؟ ولماذا يظهر المجتمع الى حيز الوجود في المحل الاول ؟ وما الذي

D. Ellis, «The Hobbesian Problem of Order : A Critical Appraisal to the Normative Solution» A.S.P. Vol. 36. August, 1971, p. 693.

يحقق النظام داخل هذا المجتمع ؟ هذه هي الأسئلة التي يسمى
الفيلسوف المهتم بمشكلة النظام الى الاجابة عليها .

٤ - من هنا تأتي أهمية هذه المشكلة الفلسفية - الامبيريقية في
دراسة المعرفة السوسولوجية في الدول الأنجلو ساكسونية . فان تلك
المعرفة اذا كانت قد ظهرت استجابة لمشكلة النظام ، فانها تنظر الى
المجتمع نظرة خاصة وتفسره في ضوء الاتساق والتناغم والاستمرار على
ما تكشف لنا الفقرة التالية .

ثالثا : نظرية علم الاجتماع ومشكلة النظام العام :

يجمع المفكرون السوسولوجيون على أن نظريات علم الاجتماع جاءت
كلها عبر تطورها الطويل كرد فعل لمشكلة النظام في المجتمع . وربما كان
هذا هو السبب في أنني اتخذت من مفهوم النظام العام مدخلا أساسيا لعرض
بعض الاتجاهات النظرية الكلاسيكية أو المحدثه في علم الاجتماع انطلاقا
من اعتقاد مؤداه أن تطور الفكر السوسولوجي يعتبر سلسلة من الطفرات
في فكرة التهرالخارجي التي طورها توماس هوبز . والقول بأن علم
الاجتماع قد ظهر وتطور كرد فعل لمشكلة النظام يجعلنا نستشعر تلك
العلاقة الوثيقة بين الواقع الاجتماعي والنظريات التي تفسره . فكل نظرة
هي انعكاس لواقع اجتماعي معين مهما كانت درجة التجديد في هذه
النظرية . ولكن ارتباط النظرية بمشكلة النظام لا تجعل النظرية انعكاسا
لواقع اجتماعي محسب ، ولكنها انعكاس لواقع مفكك أو حتى مجموعة من
الأفكار التي تفسر هذا الواقع على أنه يعيش عملية صراع ابدى . وهذه
القضية تجعلنا نستشعر علاقة خفية بين نظريات علم الاجتماع
والأيديولوجية . فالنظريات التي تنظر الى الواقع الاجتماعي من مفهوم
النظام العام لايد ان تكون نظريات ذات نزعة محافظة Conservative
تتصور عناصر الواقع الاجتماعي في تكامل وتفاعل مستمر ، وتضفي عليه
طابع الاستقرار والثبات ، بحيث يتعالى هذا التكامل وذلك الاستقرار بالمجتمع
الى حالة من التساند الوظيفي يعتبر فيها الصراع شيئا شاذا أو تيارا
منحرفا داخل المجتمع . ومن وجهة النظر هذه يظهر الاهتمام بمفاهيم معينة

على حساب مفاهيم أخرى . فمن المفاهيم الشائعة في علم الاجتماع الغربي مفاهيم السلطة ، والجماعة ، والمجتمع المقدس ، والعضوى ، والوظيفة (١٩) ، بينما تصاغ مفاهيم أخرى مثل الصراع والتغير في أضيق الحدود .

ولعل هذا هو الذى دفع روبرت نيسبت الى أن يعتبر أن مفاهيم الجماعة *Community* والسلطة *Authority* والمكانة *Status* والاعتراب *Alienation* هي المفاهيم أو الأفكار الرئيسية *Unit-ideas* في علم الاجتماع . بل أنه فضل أن يتخذ هذه الأفكار أو المفاهيم مدخلا لدراسة التراث السوسيولوجى (٢٠) . أن هذه الأفكار أو المفاهيم لها صفة العمومية والاستمرار والتميز داخل علم الاجتماع كما أنها خلقت قضايا أو مفاهيم مضادة *Antithesis* غفى مقابل الجماعة ظهر مفهوم المجتمع ، وفي مقابل مفهوم السلطة ظهر مفهوم القوة . وفي مقابل مفهوم المكانة ظهر مفهوم الطبقة ، وفي مقابل مفهوم المجتمع المقدس ظهر مفهوم المجتمع العلمانى ، أما مفهوم الاعتراب فهو يرتبط دائما بمفهوم التقدم (٢١) . وهذا التضاد بين المفاهيم يعكس تضادا معرفيا بين ثلاثة أيديولوجيات سادت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الليبرالية ، والراديكالية ، والنزعة المحافظة وهي أيديولوجيات شكلتها الظروف التى ترتبت على الثورة الفرنسية والثورة الصناعية (٢٢) . وهذه الظروف بطبيعة الحال هي التى أحييت مشكلة النظام التى أثارها هوبز وبالتالي شكلت كل الفكر السوسيولوجى في القرن التاسع عشر وحتى اليوم .

Alan Dawe, «The two Sociologies» in : Kenneth Thompson (١٩)
and Jeremy Junstall (eds) *Sociological perspectives*,
penguin Books, 1971, p. 542.

Robert Nisbet, *The Sociological Tradition*, Heinmann, (٢٠)
London, 1971, p. 5.

Ibid., p. 7. (٢١)

Ibid., pp. 9—10. (٢٢)

وسوف نستفيض في هذا الموضوع في الفصل القادم ، وما يهمنه الآن هو أن نناقش تلك القضية النظرية البحتة والتي تتعلق باتصال نظريات علم الاجتماع بمشكلة النظام العام في المجتمع ورأى بعض علماء الاجتماع في هذا الموضوع . الواضح أن علماء الاجتماع ينقسمون حول هذا الموضوع . فبعضهم يقرر صراحة أن ظهور علم الاجتماع قد تشكل حول مشكلة النظام . ولكن بعضهم يحاول أن ينفي تهمة التحيز الأيديولوجي التي ترتبط بهذه المشكلة . وبعضهم الآخر يرى النظام العام قائم بالفعل وأن هدف علم الاجتماع دراسته واستقصاؤه . ولا يزال هناك بعض العلماء الذين يرفضون هذه المشكلة رفضا . وطبعي أن يظهر هذا الخلاف . فإذا كانت النظرية السوسولوجية تتشكل بالضرورة من خلال الاطار الاجتماعي والايديولوجي ، فان معالجة هذه النظريات او محاولة تتبع تطورها لابد وأن يطبع بالضرورة بالطابع الايديولوجي . وبناء على ذلك فإذا كان علم الاجتماع قد تعرض مؤخرا لموجات نقدية ، فانه من الطبيعي أن يولد علم الاجتماع من داخله تيارات معاكسة لهذه الحركة النقدية .

ربما كان رأي روبرت نيسبت في هذا الموضوع هو الذي يصور الحقيقة بموضوعية تامة . يقول في كتابه « التراث السوسولوجي » ، « يمكن فهم الأفكار الأساسية في علم الاجتماع الأوروبي فهما جيدا على انها استجابات لمشكلة النظام التي ظهرت في بداية القرن التاسع عشر كنتيجة لانحيار النظام القديم تحت تأثير نزعة التصنيع والديمقراطية الثورية . وهذه هي النتيجة الوحيدة التي يتوصل اليها الفرد عندما ماينظر الى طابع الأفكار ، وطبيعة الأعمال التي ظهرت فيها هذه الأفكار ، وعلاقة كل فكرة وكل عمل بالعصر الذي ظهر فيه . فالعناصر الفكرية لعلم الاجتماع ماهي الا انعكاس لنفس القوى والتوترات التي أدت الى ظهور النزعة الليبرالية ، والاتجاه المحافظ ، والاتجاه الراديكالي » . (٢٣) .

وتتضح من كلمات نسبت تلك العلامة الوثيقة التي تربط النظريات

السوسيولوجية في القرن التاسع عشر بالواقع المفكك للمجتمع الذي يحتاج الى نظام ، كما تتضح فكرة التحيز الأيديولوجي ، ولكن نسبت قصر حديته على علماء القرن التاسع عشر ، ولم يتطرق الى علماء القرن العشرين أمثال بارسونز والعلماء المحدثين ليربط بين مشروعاتهم النظرية أو الظروف الاجتماعية والمعرفية التي أثرت عليهم ، وذلك جانب من المهمة التي اضطلع بها بحثي هذا حيث يتم الكشف عن امتدادات مشكلة النظام في الفكر السوسيولوجي المعاصر •

ولكن برسي كوهن Cohen وشاروك Sherrock يعتبران أن مشكلة النظام هي المشكلة الرئيسية في النظرية السوسيولوجية ، ولكنهما ينفيان تهمة التحيز الأيديولوجي المرتبطة بهذه المشكلة ، على اختلاف منطلقاتهما في هذا الصدد . يذهب كوهين الى أنه بالرغم من أن الأفراد في كافة المجتمعات يرغبون بالفعل في النظام ، إلا أنه من الممكن ألا يقبلوا أي قدر منه ، وأنا لا نستطيع أن نفهم عدم النظام إلا في ضوء النظام ذاته ، فالبحث في المشكلة يلقي الضوء على عدم النظام من وجوه عديدة (٢٤) . ففى نظر كوهن أن كل جانب من جوانب النظام — القهر ، التبادل ، التنبؤ ، الاتساق ، والاستمرار — له جانبه المضاد . فالتبادل والتعاون والصراع والتعارض يمكن أن تظهر جميعها في العلاقات الاجتماعية . وإذا كان هناك اتساق واستمرار في الحياة الاجتماعية فلا بد أن تكمن هناك مجالات لعدم الاستقرار والصراع ، ناتج عن صراع المبادئ ، أو صراع بين ما هو متوقع وما هو ممكن . ولهذا فإن الاستقرار والتغير سمتان أساسيتان للحياة الاجتماعية (٢٥) . ولذلك ففى تفسيره لنظريات النظام الاجتماعى العام — والتي حصرها في نظرية القهر ، ونظرية المصلحة ، ونظرية الاتساق العام ، ونظرية القصور الذاتى — أوضح أن ايا من هذه النظريات يمكن ان يفسر النظام وعدم النظام في ذات الوقت (٢٦) .

والحقيقة أن موقف كوهن هذا ينبثق من وجهة نظر في معالجة الواقع الاجتماعى ودراسة النظرية السوسيولوجية . فهو يدخل في نطاق تلك الفئة

Cohen, *Modern Social Theory*, op. cit., p. 18 (٢٤)

Ibid., pp. 20—21. (٢٥)

من العلماء الذين حاولوا أن يربطوا بذلك بين نظريات الصراع والتغير ونظريات التكامل والاجماع على القيم . وقد انعكس ذلك حتى في معالجته للنظرية السوسيولوجية حيث انقسمت معالجته الى قسمين أحدهما يدرس النظريات الكلية والذرية ، والآخر يدرس التغير الاجتماعي ، واتجاهات هذا التغير ، وسوف نتعرض لآرائه بالتفصيل في الفصل الخامس من هذا البحث .

أما شاروك ' Sharrock فيذهب الى أنه ليس من الضروري أن ينتهي الاهتمام بمشكلة النظام الى الاتجاه المحافظ ورفض دور كل من الصراع والتغير والخداع في الحياة الاجتماعية . بل انه يذهب الى أبعد من ذلك حيث يقول : « . . ان هؤلاء الذين اهتموا بمشكلة النظام كانوا على وعى بالطبيعة الهشة والواهنة للنظام الاجتماعي ، وبالصورة التي تظهر بها القوة والخداع في العلاقات الاجتماعية . وركز هؤلاء المنظرون على مشكلة النظام لأنهم شاهدوا أن حقائق الصراع والانقسام ومصادر كل منهما أكثر وضوحا في المجتمع ، أما الشيء الناقص فهو طبيعة ومصادر هذه القوى التي تحد من استخدام القهر وتحتويه ، والتي يمكن عن طريقها تحقيق قدر من التضامن والاستمرار والاتساق في المجتمع » (٢٧) . فالقسر والخداع — وهما مصدر الصراع في نظره — لا يفسران وحدهما طبيعة الحياة الاجتماعية . فمهما يكن في المجتمع من صراع واسع النطاق ، فان أعضائه يرتبطون بعضهم ببعض بطريقة أو بأخرى « فالحياة الاجتماعية لا يمكن أن تستمر من خلال القسر وحده ، واذا ما افترضنا أنها يمكن أن تستمر فانها سوف تؤدي بنا الى انحدار لانهائي ، لأن كل فرد يضطر الى أن يسلك حسب مايرى فرد آخر ، تؤدي ينصاع بدوره لفرد آخر وهكذا الى ما لانهاية » (٨٢) .

ولكن رغم قوله هذا ، فانه عندما يتحدث بالتفصيل عن مشكلة النظام يكتفى بتوضيح الجوانب المتناغمة للحياة الاجتماعية ويكتفى بالقول بأن تفسيره .

Ibid., pp. 21—31. (٢٦)

W.W. Sharrock, «The Problem of order» in : Peter Worsley (ed.) *Introducing Sociology*, Penguin Books, p. 339. (٢٧)

Ibid., p. 340. (٢٨)

«للاستقار والاستقرار داخل المجتمع تفسيراً كافياً ، يعتبر أيضاً تفسيراً للصراع والتغير ، لأننا أثناء تحديد الظروف التي من خلالها تستمر المجتمعات ، نفترض في نفس الوقت أنه إذا لم تستمر هذه الظروف فإن المجتمع سوف يتغير » (٢٩) . وإذا استعرضنا آراءه بالتفصيل يتضح لنا بجلاء موقفه الأيديولوجي . فهناك — في نظره — مجموعة من المشكلات يحلها الأفراد غيماً بينهم ويتحقق من خلالها الاستقار والتضامن بين عناصر الواقع الاجتماعي . هذه المشكلات هي مشكلة المعنى ، ومشكلة الضبط ، ومشكلة الوحدة الاجتماعية . وكل مشكلة من هذه المشكلات تكشف عن مستوى معين من مستويات الواقع الاجتماعي . ففي مشكلة المعنى يكون التحليل على مستوى الفرد ، وفي مشكلة الضبط الاجتماعي يكون التحليل على مستوى الجماعة الصغيرة والتنظيمات الاجتماعية الأوسع نطاقاً ، بينما يكون المجتمع ككل هو بؤرة الاهتمام عند مناقشة وحدة الحياة الاجتماعية ، على أن نعني (أو نحتفظ في ذهن) بالترابط والتفاعل الوثيق بين هذه المستويات الثلاثة (٣٠) .

بالنسبة لمشكلة المعنى نجد أن الأفراد يخبرون العالم الذي يعيشون فيه على أنه عالم محسوس له معنى . فأحداث الحياة ، والآخرون ، والموضوعات ، كلها أشياء يعيها ادراك الفرد . ومن ثم يسلك بطريقة متوقعة . ولا يتم هذا الإدراك بطريقة تعسفية ، ولكنه جزء من عملية التنشئة الاجتماعية والتعلم . ولا يدرك الفرد كل الأشياء بطريقة واحدة فادراكه لها ادراك انتقائي يعتمد على درجة معرفته بالشئ ، ومعلوماته عنه ، ومصالحه المرتبطة به . وادراك الفرد للعالم على هذا النحو يجعله قادراً على أن يزن الأمور لا شعورياً ، وأن يجتاز العضلات التي تفرضها عليه المواقف المختلفة ، ويستشرف آفاق المستقبل في بعض الأمور التي تحدد أمامه بطريقة دقيقة . ويربط شاروك بين هذا الإدراك للعالم وأكسابه معنى وبين الثقافة ، فالوسائل التي يستخدمها الفرد لينظم خبرته في أنماط سلوكية تنبثق أساساً من ثقافة الجماعة . ومن هذه الوسائل وأهمها على الإطلاق ، اللغة وما يرتبط بها من اشعارات غير

Ibid, p. 340.

(٢٩)

Ib'd., p. 341.

(٣٠)

لفظية ومن رموز تعبيرية كالظهر والملابس ، وملامح ولون البشرة ،
وهي تسهل عملية الاتصال ، ومن هذه الوسائل المعتقدات التي يكتسبها
الفرد خلال عضويته بالجماعة ، والقيم التي تجعل الفرد يفضل موقفنا
عن موقف آخر ويكون فكرة عن الخير والشر في المجتمع الذي يعيش فيه ،
والدين الذي يقدم تفسيراً معيناً لعلاقة الإنسان بالإنسان وللأحداث اليومية
وكلها أشياء من نتاج الوجود الجمعي . خلاصة القول أن الأفراد يحسون
العالم من حولهم ويدركونه بطريقة خاصة ويخلقون من الأساليب
الثقافية ما يجعلهم قادرين على السلوك داخله والتحكم في مصيرهم وتحقيق
الأهداف التي ينشدونها (٣١) .

المشكلة الثانية التي يتحدث عنها شاروك هي مشكلة الضبط الاجتماعي
فالأفراد لا يصنعون القرارات أو يختارون البدائل جزأماً ، ولكنهم يفعلون ذلك
داخل إطار من القواعد يشاركون فيها الآخرين . وتطبيقها عليهم جميعاً
ومشاركتهم فيها هي التي تجعل سلوكهم قابلاً للتنبؤ . ولكن تطبيق هذه
القواعد لا يعني إلغاء الإرادة الفردية . فحياة الأفراد في المجتمع تتيح لكل منهم
الحرية في أن يتصرف وفق إرادته شريطة ألا يخرق قواعد المجتمع ويتوافق
الأفراد مع هذه القواعد لأنهم يتكاثرونها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ،
كما أنهم يخافون دائماً من العقاب أو الجزاء الذي يأخذ صورة سلبية .
وهذه القواعد هي التي تضي طابع الاستقرار والاستمرار على العلاقات
الاجتماعية وميكانيزمات الضبط الاجتماعي هي التي تمنع الأفراد من
مخالفة هذه القواعد أو الانحراف عنها . ويرتبط الخضوع لقواعد المجتمع
بغضية الإجماع على القيم value Consensus فالإجماع العام على القيم
يخلق نوعاً من التكامل بين القواعد المختلفة التي تحكم سلوك الأفراد ، كما أنه
يزكي الشعور بالتضامن والوحدة بين الناس ، فلدى الفرد دائماً ميل لأن يرتبط
بالأفراد الذين يشاركونه القيم ، في الوقت الذي يبعد فيه عن الأفراد الذين
تعارض قيمهم مع قيمه وتتعارض معها . وهكذا تساهم القواعد وما يرتبط
بها من ميكانيزمات للضبط ، وما يرتبط بها من قيم في تحقيق التكامل والقضاء
على الصراع بين الأفراد . غير أن التكامل المطلق لا يمكن تحقيقه داخل المجتمع ،

هناك مظاهر للانحراف عن القيم والمعايير ولقواعد وذلك في حالة ضعف هذه القواعد ، وضعف ميكانزمات الضبط ، أو سوء التنشئة الاجتماعية (٣٢) .

وفي مناقشة لمشكلة وحدة المجتمع ينطلق أيضا من قضية الإجماع على القيم ولكنه هنا يناظر بينهما وبين نموذج الصراع على أساس أن هناك مجالات للاتفاق بينهما . فكل من هذين الاتجاهين يهتم بمشكلة وحدة المجتمع ، حيث يحاول كل منهما الإجابة على سؤال مؤداه : تحت أي الظروف يمكن أن تتحد المجتمعات وتستقر ، وتحت أي الظروف يمكن أن تتغير ، أو ينعدم تكاملها؟ والاختلاف بين النموذجين يتمثل في الإجابة التي يقدمها كل منهما على هذا السؤال . حيث صاغ كل منهما مجموعة من الافتراضات عن طبيعة الإنسان والمجتمع ، وانحدرت الآراء الباقية من هذه الافتراضات (٣٣) ويحاول شاروك أن يستعرض نقاط الاختلاف والالتقاء بين هذين النموذجين .

وما يهمنا الآن هو أن شاروك — وان حاول الربط بين نموذجي الصراع والإجماع على القيم ليتصور الواقع تصورا مكملا — إلا أن حديثه المستفيض عن الضبط الاجتماعي يوضح أنه يفضل حلا معينا لمشكلة النظام هو ذلك القائم على الإجماع . كما أن اهتمامه بمشكلة المعنى ، وان كان يعكس اهتماما فينوميولوجيا ، إلا أن فهمه لمشكلة المعنى أو التركيب الاجتماعي Social Construction للواقع يرتبط ارتباطا كبيرا بقضية الإجماع العام على القيم .

هذه نماذج من آراء علماء الإجماع الذين يذهبون إلى القول بأن نظريات العلم تلتف حول مشكلة النظام العام في المجتمع . وهناك بعض العلماء الذين ينظرون إلى مشكلة النظام من زاوية أخرى . بعضهم يرى أن النظام كامن في الطبيعة بالفعل وأن مهمة علم الاجتماع تنحصر في تفسيره ، وبعضهم الآخر يرى أن نظريات علم الاجتماع كلها لم تتركز حول مشكلة النظام وإنما هناك مشكلة أخرى هي مشكلة الضبط ، بينما يشكك بعض آخر في وجود المشكلة في المحل الأول .

Ibid., pp. 355—373.

(٣٢)

Ibid., p. 374.

(٣٣)

يذهب الكس انكلز Inkles (٣٤) الى أن المشكلة الأساسية التي يعنى علم الاجتماع بدراستها هي تفسير طبيعة كل من النظام الاجتماعى والتفكك الاجتماعى . فتمتعة نظام كامن فى الطبيعة ، وعلم الاجتماع يسعى الى اكتشاف ووصف وتفسير النظام الذى يميز الحياة الاجتماعية للانسان وحينما نتناول النظام فاننا نقصد أن الاحداث تتم فى شكل تتابع منتظم بحيث يمكننا صياغة أحكام قابلة للتحقيق الامبريقي حول علاقة حادثة بحادثة أخرى عند نقطة معينة من الزمن وتحت ظروف محددة . فالأفراد فى حياتهم اليومية يقومون بملايين الأفعال الاجتماعية حول تفاعلاتهم اليومية ، وذلك الكم الهائل من الأفعال لا يؤدي الى الفوضى أو الاضطراب ، بل يؤدي الى ظهور ضرب من النظام ، ذلك النظام الذى يمكن الفرد من أن يحقق أهدافه دون تداخل أو تضارب مع أهداف الآخرين ، ومهمة علم الاجتماع تنحصر فى كيفية حدوث ذلك وكيف يؤدي التنسيق بين الأفعال المتنوعة الصادرة من الأفراد الى تدفق الحياة الاجتماعية واستمرارها .

والاهتمام بمشكلة النظام (التى حلت بالفعل فى نظر انكلز) لا يقودنا الى الزعم بأن عالم الاجتماع لايهتم بدراسة اعراض التفكك الاجتماعى ، فليس هناك نسق اجتماعى يؤدي وظائفه فى انسياب كامل . ومن الأمور الجوهرية فى الحياة الانسانية أن البعض قد لا يستطيع الالتزام بالمعايير ، وأن البعض الآخر قد لا يتمكن من تحقيق أهدافه ، وتشهد المجتمعات دائما فترات اضطراب وحروب أهلية وعنف وارهاب وجريمة وتفكك عام ، وكل هذه المظاهر تمثل خرقا للنظام الاجتماعى القائم . فهناك قوى على المستوى الاجتماعى والفردى تسهم فى أحداث النظام والاستقرار ، وأخرى تسهم فى أحداث التفكك والصراع . ويبدو أن لدى الناس ميلا شخصيا أو فلسفيا لرؤية العالم المحيط بهم من أحد منظورين، اما أن يكون العالم فى حالة فوضى أو تفكك بحيث يتعين عليه أن يناضل من أجل تحقيق قدر من النظام ، وأما أن يكون فى حالة نظام ولكنه خاضع لتهديد التفكك . ويضيف « أما وجهة نظرى فى هذا الموضوع فهى أن النظام يمثل طرفا أساسيا للانسان ، وبدون قدر من النظام لا يستطيع الانسان

(٣٤) الكس انكلز ، مقدمة فى علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وزملائه ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤ ، صص ٦٨ — ٧٢ .

الاستمرار في البقاء ويرجع تفكك بعض المجتمعات الى اخفاقتها في حل مشكلة النظام . « (٣٥) .

أما الن داو Dawe (٢٦) فيقرر ان القول بأن مشكلة النظام العام هي البؤرة التي التف حولها علم الاجتماع أصبح من كلاسيكيات العلم . ورغم ذلك لا يرفض داو هذه الفكرة رفضا مطلقا ولكنه يجيزها بالنسبة لجانب معين من النظرية السوسولوجية هو نظرية النسق . « ففكرة القهر الخارجى هي التي ربطت علم الاجتماع بمشكلة النظام ، وأنتج هذا الارتباط منظورا خاصا داخل علم الاجتماع ، والمناسب أن نطلق عليه نظرية الاتساق . ويمكن جوهرا فكرة القهر الخارجى في أن الأفراد لا يستطيعون أن يحافظوا على النظام بمحض ارادتهم ، ومن ثم فإن القهر ضرورى لى يوجد المجتمع ، وبدونه يكون الاحتمال المطروح هو حرب الكل ضد الكل . وبناء على ذلك فإن المجتمع يجب أن يحدد المعانى الاجتماعية ، والعلاقات الاجتماعية ، وسلوك أعضائه . . بمعنى آخر يجب أن يكون مكيفا ذاتيا ومحافظا على ذاته » (٢٧) .

ولكن هناك داخل التراث السوسولوجى ، وما يزال الكلام لآلان داو ، نظرية الفعل الاجتماعى . لقد كانت هذه النظرية نتاج مشكلة أخرى خلاف مشكلة النظام هي مشكلة الضبط . فتلك الأخيرة ولدت مفهومين هاميين استطاعت من خلالهما أن تخلق علم اجتماع مميز على المستوى النظرى والموضوعى . المفهوم الأول يطلق عليه آلان داو مفهوم المعنى المركزى Central meaning وهو يتجسد في علاقة المعنى بالمواقف التاريخية الفعلية ، حيث تجمع العلاقة مجربات الفعل في انساق للمعنى . فمحاولة اضمفاء معنى على الواقع تمثل محاولة من جانب الفاعل لأن يخرى المواقف التى يمر بها في ضوء معنى عام . أما المفهوم الآخر فهو مفهوم الضبط Control وهو يرتبط بمفهوم الإطار المرجعى للفعل كمفهوم تحليلى بنفس الدرجة التى يرتبط بها مفهوم النظام بالإطار المرجعى للنسق الاجتماعى .

(٣٥) المرجع السابق ، ص ٧ .

Alen Dawe, «The two Sociologies» op cit., pp. 542—552. (٣٦)

Ibid., p. 543.

(٣٧)

فمن ناحية نجد أن داو يضيف بعد الفعل إلى بعد المعنى . فلكي تتحكم (تضبط) في موقف معين يجب أن تضفى عليه معنى من خلال السلوك داخله ومن ناحية أخرى فإنه يضيف بعد التفاعل ، أو العلاقة بين الفاعلين : فلكي تتحكم (تضبط) موقفا معينا لابد أن تفرض تعريفا محددا للموقف على الفاعلين الآخرين داخل الموقف . بذلك يكون مفهوم الضبط الاجتماعي يشير إلى العلاقات الاجتماعية التي لا يمكن أرجاعها إلى الأفراد أو أفعالهم الفردية ، وهي تعمل على تكامل الفاعلين في داخل انساق لتفاعل (٢٨) .

بناء على ذلك يكون هناك داخل علم الاجتماع قدر من الاستقطاب بين نظريتي أو علمي اجتماع Two Sociologies — على حد تعبيره — أحدهما خاص بالانساق والآخر خاص بالفعل الاجتماعي، ويرتبطان بمشكلتين مختلفتين النظام والضبط . ويبدو الاستقطاب أو الصراع بين هاتين النظريتين في أن لكل منهما تصورا خاصا للطبيعة البشرية ، والمجتمع والعلاقة بين الفرد والجماعة . تؤكد الأولى ضرورة القهر الخارجي ، والثانية تؤكد فكرة الإنسان المستقل القادر على أن يصنع مجتمعه بنفسه . ويذهب آلن داو إلى أبعد من ذلك حيث يقرر أن علم الاجتماع قد تطور من خلال الصراع بين هاتين النظريتين . ويمكن تلمس هذا الصراع في أفكار جهاذة علم الاجتماع ؛ ففي أفكار دوركايم مثلا يتبدى هذا الصراع في تبريره للنزعة الفردية الرشيدة ثم احترامه للقيم الجماعية ، وفي أفكار بارسونز — إذا شئنا مثلا آخر — في تفسير آراء بارسونز من تأكيد العلاقة الخلقة بين الأفراد والقيم في عمله الأول إلى العلاقة الإيجابية المتكيفة في أعماله الأخيرة (٢٩) .

الواقع أنه لابد من التعقيب على آراء آلن داو لمسا لها من طابع خاص ، ولأنها تعارض الفكرة التي تقود تفكيرنا في هذا البحث والخاصة بالتفاف نظريات علم الاجتماع حول مشكلة النظام . يفصل داو بين النظام والضبط ويربط الضبط بمشكلة المعنى . ولكن هذا الفصل لا يمكن أن نقره . ولو استعرضنا آراء شاروك التسالف عرض جزء منها لانتضحت لنا تلك العلاقة التي تربط بين مفهوم المعنى ومفهوم الضبط ومفهوم النظام . ثم أن فكرة

Ibid., p. 549.

(٢٨)

Ibid., pp. 551—552.

(٢٩)

الضبط التي يربطها داو بنظرية الفعل هي أكثر الأنكار ارتباطا بالنظام من حيث أن الضبط يولد من الميكانزمات ما يحقق تكامل الجماعة واستقرارها ، حقيقة أن داو يفهم الضبط فهما خاصا يرتبط لاشك باهتمامات فيثوئينولوجية ، ولكن أيا كان مفهوم الضبط فإنه يهدف في النهاية الى تحقيق التكامل . وسوف نرى من استعراضنا لنظريات علم الاجتماع التي تسعى لتحقيق التكامل والاستقرار أن مفهوم الضبط يعد أحد المفاهيم الهامة في الأطر النظرية التي تقدمها . فضلا عن ذلك فإن الفصل بين نظرية الفعل ونظرية النسق هذا فصل تعسفي ، ذلك لأن نظرية الفعل تكون الأساس أو البؤرة التي تلتف حولها نظرية النسق (٤٠) . وحتى لو افترضنا — تجاوزا — هذا الفصل بين نظرية الفعل ونظرية النسق ، فإنه لا يمكن أن يتم على مستوى فكر الباحث الفرد ، على ما يذهب الن داو . فالمحقق أن فكر كل باحث يعتبر سلسلة متصلة الحلقات ، ففكر دوركايم عن النزعة الفردية لا يمكن أن ينفصل عن آرائه في القيم الجمعية، والنظرية الطوعية عند بارسونز لا يمكن أن ينفصل عن نظرية النسق . وإذا كانت فكرة داو تثير جدلا كبيرا وتفتح الطريق أمام محاولات لتأريخ الفكر السوسيولوجي على أسس جديدة ، فإنها لا تجب الفكرة الرئيسية المأخوذ بها في هذا البحث ، وأعني الارتباط بين نظريات علم الاجتماع ومشكلة النظام العام في المجتمع .

وربما تكون وجهة نظر انتوني جيدنجر أكثر تشددا من رؤية الن داو . وهو يذهب في مؤلف حديث(٤١) الى أن القول بأن علم الاجتماع قد التف حول مشكلة النظام يعد ضربا من ضروب الخرافة (يتحدث جيدنجر هنا عن أربع خرافات شاعت في تاريخ الفكر الاجتماعي هي القول بارتباط علم الاجتماع بمشكلة النظام ، وبالأصول المحافظة لعلم الاجتماع ، ثم ما أسماه بخرافة

(٤٠) الفعل الاجتماعي هو أساس يمكن أن تنتف حوله أي نظرية فهو مؤشر على سلوك الجماعة الذي تحاول النظرية أن تفسره ، والاختلاف بين النظريات كامن في تفسير طبيعة الفعل الاجتماعي .

A. Giddens, *Studies in Social and Political Theory*, (٤١)
Hutchinson of London, Paperback edition, 1979.

الانقسام الكبير **The great divide** بين الفكر التأملى والفكر العلمى ، واخيرا القول بأن مشكلة النظام قد شغلت فقط العلماء المهتمين بالتكامل دون اولئك المهتمين بالصراع .

والواضح أن ثلاثة من الخرافات التى يتحدث عنها جيندجز تتصل بالموضوع الذى نعالجه فى هذا الفصل ، ان لم تكن جميعها . فعرضنا للخرافة الاولى الخاصة بمشكلة النظام والتى يتحدث عنها جيندجز لابد وان يلمس بشكل او بأخر الخرافات الأخرى . يذهب جيندجز الى القول بأن بارسونز الذى روج لارتباط نشأة علم الاجتماع بمشكلة النظام — قد اساء فهم آراء دوركايم عندما ذهب الى أنه (دوركايم) قد وجد أن حل هوبز لمشكلة النظام غير كاف من حيث أنه لا يضمن العقد بعض الجوانب غير التعاقدية (القيم والمعايير) . فنقد دوركايم للمذهب النفى **utilitarianism** لم يكن — والحديث لجيندجز — المحرك الأول لاعماله بحيث يمكن القول بأنه قدم حلا لانفعيا للمشكلة ، وانما تتضمن أعمال دوركايم أيضا نقدا لوجهة النظر المثالية التى تفترض أن النظام يشتمل على معايير أخلاقية . (٤٢)

ويحاول جيندجز هنا ان ينفى تهمة البداية المحافظة لعلم الاجتماع على يد دوركايم ، من خلال ابرازه لقضية مؤداها أن دوركايم لم يناصر ايا من الاتجاهات الفكرية (الايديولوجية) التى كان لها تأثير فى القرن التاسع عشر (الليبرالية ، والراديكالية ، والنزعة المحافظة) . فلم يكن دوركايم معاديا للنفعية — الليبرالية بحيث انتهى به الأمر الى وضع المجتمع قبل الفرد والى الحاجة الملحة الى السلطة ، وانما كان يسعى الى تقديم صورة لفردية غير الانانية ، وهى الفردية الاخلاقية **Moral Individualism** التى تعد من خلق المجتمع وهى نتيجة لعملية طويلة من الارتقاء الاجتماعى(٤٣) . وذهب دوركايم — على عكس مذهب المحافظون — أنه لا يمكن استرجاع النظام الأخلاقى الذى ساد فى عصور سابقة . ورغم أن دوركايم لم يكن اشتراكيا الا أنه تأثر بسان سيمون (وهو المصدر الذى استقى منه

Ibid., pp. 210—211.

(٤٢)

Ibid., p. 216.

(٤٣)

كلّ من ماركس وكونت) ، وتأثر أيضا ببعض الاشتراكيين الاكاديميين الالمان من أمثال شوملر Schmoller وفاجنر Wagner وشافل Schaffle كما تأثر بكانت Kante والكانتية الجديدة الى درجة أنه يمكن القول بأنه اذا كان هناك خط عام في تفكير دوركايم فإنه ينحصر في المشكلة الكانتية المتعلقة « بالمطلب الاخلاقي » Moral Imperative وليست مشكلة النظام (٤٤) . فلقد كان المطلب الاخلاقي مهما في ظروف المجتمع الفرنسى الذى انتشرت فيه الحركات الثورية على عكس المجتمعات الاوربية الأخرى (خاصة المانيا وبريطانيا) . وقدم دوركايم فكرة الفردية الاخلاقية كحل لهذه المشكلة الكانتية ، وتجاوز بتقديدها كل الاتجاهات الأيدولوجية السائدة في عصره . فاذا كان دوركايم قد اتخذ اتجاها نقديا من المذهب النفى — على مذهب بارسونز — فإنه قد اتخذ نفس الاتجاه من الاشتراكية والمذهب المحافظ . وينتهى جيدنجر من تحليله الى أن دوركايم لم يكن منشغلا بمشكلة النظام ، وانما كان يود التوفيق بين النظام والتغير في صياغته لفكرة الفردية الاخلاقية . واذا كانت فكرة النظام موجودة أيضا في أعمال ماركس (النظام عنده نابع من استخدام القهر) فان مشكلة الانقسام بين النظريات السوسولوجية (نظريات التكامل ونظريات الصراع) تصبح زائفة

يبدو أن جيدنجر يتحدى هنا نيسبت وجماعات النقاد المحلّين ويشكك في تفسيراتهم التى تذهب الى أن علم الاجتماع قد التف حول مشكلة النظام . غير انه لم يوفق الى حد كبير في تبرير وجهة نظره . وهو من ناحية يشير الى ان الخرافة التى يتحدث عنها — مثلها مثل أى خرافة — تتضمن قدرا من الصدق وانه لكى نفهم العلاقة بين علم الاجتماع ومشكلة النظام يجب أن نربط علم الاجتماع بالتنظير السياسى الاجتماعى لأوربا في القرن التاسع عشر . وهذا — كما سيتضح لنا من هذه الدراسة — هو ما فعله النقاد بالضبط . ومن ناحية أخرى ، فان جيدنجر قد بدأ الحديث عما اسماه بخرافة مشكلة النظام بتقد لفهم بارسونز لدوركايم ، ثم انتهى من تحليله الى تأكيد فكرة « الفردية الاخلاقية » التى تعد توفيقا بين المذهب النفى والمذهب المحافظ ، أو ادخال

بعض العناصر غير التعاقدية المرتبطة بالقيم والمعايير على المذهب النفى على مذهب بارسونز . وعلى اى حال فلنا ان نؤكد هنا ما سبق ان أكدناه من ان رأى جينجز هذا يعكس بجلاء كيف يمكن ان تتأثر معالجة النظرية السوسيولوجية نفسها والتاريخ لهذه النظرية بالأيدولوجية حتى وان كان الباحث ينكر ذلك .

رابعا : مشكلة نظام أو مشكلة صراع :

اذا تساءلنا عن السبب الذى من أجله أطلق العلماء على هذه المشكلة مشكلة النظام لوجدناه كامفا في حقيقة أساسية مؤداها أن النظام انعام — بكل عناصره التى وردت في هذا الفصل — هو الشئ المنشود أو المرغوب فيه من جانب هؤلاء العلماء ، فالنظام العام هو لب المشكلة بالنسبة لهم . وتتحصر مشكلة النظام في سؤال أساسى مؤداة : كيف يمكن التخلص من حالة الاضطراب والصراع اللذين تفرضهما الطبيعة على الانسان ذى الغرائز المتعددة الذى يحاول دائما ان يشبع رغباته على حساب الآخرين ؟ وتكشف صياغة السؤال عن أن هناك جوانب من الواقع الاجتماعى يود أصحاب هذه المشكلة أن يتخلصوا منها ، أو يهملوها أو يتصوروا ان الواقع الاجتماعى يمكن أن يتوصل الى مرحلة يتخلص فيها من هذه الجوانب وي طرحها جانباً ، وتتحصر هذه الجوانب في عمليات الصراع المستمرة وعمليات التغير المستمر داخل المجتمع . والمحقق أن هذه الرؤية تكشف عن تحيز واضح ، فالعلماء الذين يجعلون من مشكلة النظام بؤرة اهتمام ، يفسرون الواقع الاجتماعى بطريقة متحيزة : فهم يبرزون عناصر النظام على سائر حقائق الموقف الاجتماعى ، ويهملون العناصر الاخرى الخاصة بالصراع والتغير .

فالسعى نحو النظام يعنى تقليل الصراع أو محاصرته ، ويعنى أيضا الحد من التغيرات الاجتماعية التى يعتقد أنها تتولد من خلال الصراع أو تعمل على توليده . فالاشياء والنظم والمعايير كلها غير قابلة للتغير ، والمجتمع في النهاية بناء ثابت يوفر لنفسه عناصر بقاءه واستمراره . أنه بناء يحقق قدرا كبيرا من التوازن والاستقرار . أما مظاهر عدم التوازن وعدم الاستقرار التى تنشأ من خلال الصراع بين جماعات المجتمع وأفراده من خلال التنافس على قوى الانتاج ، أو التنافس على السلطة أو حتى من خلال الصراعات الفكرية

والإيديولوجية ، هذه المظاهر ليس لها مكان في المخطط النظرى الذى يقدمه أصحاب مشكلة النظام ، ومن هنا القول بأن نظرياتهم متحيزة .

ويتضح هذا التحيز بجلاء عندما نرى أن أعمال علماء الاجتماع الغربيين ونشاطهم الفكرى لم تنفصل عن التيارات الفكرية والأخلاقية السائدة حولهم فالتطورات الكبرى فى علم الاجتماع قد تمت أثناء أزمات سياسية أو اقتصادية كانت المجتمعات الغربية تمر بها . فلقد أفرزت هذه الأزمات السياسية والاقتصادية صراعات فكرية وبنائية ، وكان على علماء الاجتماع أن يقدموا لمجتمعاتهم صياغة نظرية تمكنها من تخطى هذه الأزمات . ولما كانت هذه الصياغات النظرية مشروطة بالتغلب على عناصر الصراع فى المجتمع ، فانها لا بد أن تكون صياغات متحيزة فى صف النظام الذى يعد أمراً مرغوباً فيه فى نظر هؤلاء العلماء . ويدعوننا هذا الى القول بأن علماء الاجتماع قد حولوا معالجة مشكلة النظام من المستوى الفلسفى الذى صاغها من خلاله توماس هوبز (٤٥) الى المستوى الواقعى (او الامبيريقى) . فنجدهم فى أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية يقدمون الصياغة النظرية التى تعيد الى المجتمع توازنه واستقراره ، ويمد أن يحقق المجتمع هذا التوازن وذلك الاستقرار فانهم يوجهون صياغاتهم النظرية نحو المحافظة على التوازن ونحو تحقيق التكامل بين عناصر الواقع الاجتماعى وذلك من خلال اهتمامهم المفرط بالعلاقات المتبادلة بين النظم ، وبضرورة التزام الأفراد والجماعات بالمعايير والقيم . ولاشك أن العلاقات المتبادلة بين أجزاء الواقع والاتفاق على القيم يخلق التزاماً بمقاومة التغيرات التى تهدد النظام القائم حتى ولو كانت هذه التغيرات نابعة من قيم عليا مثل الحرية والمساواة والعدالة (٤٦) .

ولا شك أن هذا التحيز الأيديولوجى هو الذى يدعوننا الى رفض مشكلة

(٤٥) رغم أن هوبز يعد من غلاة المحافظين ، ومن المدافعين عن النظام القائم ، الا أننا هنا نود أن نفرق بين معالجته للمشكلة ومعالجة علماء الاجتماع لها . لقد كان هوبز فيلسوفاً وله أن يتخذ أى اتجاه مهما كان متحيزاً ، أما علماء الاجتماع فمهمتهم الأساسية دراسة الواقع .

A. Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology* [٤٦]
Heinmann, London, New Delhi. 1971, p. 252.

النظام كمشكلة أساسية في العلوم الاجتماعية . أننا هنا نود أن نبرز مشكلة أخرى ، وأعني مشكلة الصراع . ولقد ظل علماء الاجتماع الغربيون — بدءاً من كونت وحتى بارسونز — ينحازون في صف الاتجاه المحافظ لأنه يخدم قضية النظام . ولا شك أن التركيز على جوانب النظام والتناغم بين عناصر الواقع قد جعلهم يسعون بطريقة مقصودة نحو محاصرة الاتجاه الآخر الذي يتخذ من دراسة الصراع نقطة انطلاق . فعلم الاجتماع يحوى في داخله — ومنذ نشأته — يحوى كلا الاتجاهين . طور الاتجاه الأول المرتبط بالنظام أوجست كونت ، وطور الاتجاه الثاني المرتبط بالصراع كارل ماركس . غير أن تطور علم الاجتماع في ارتباطه بمشكلة النظام قد جعله يهمل الاتجاه الآخر المرتبط بالصراع ، بل ويسمى — في الكثير من الأحيان — الى تزييفه أو نقده وحذفه نهائياً من الصياغات النظرية . ولقد تعرض علم الاجتماع في صورته المرتبطة بالنظام للنقد وأصبح منهما بالتواطؤ مع الدولة من أجل قهر الإنسان . وتطوير علم الاجتماع وتخليصه من أزمته الراهنة لا يمكن أن يتم الا اذا تخلى العلماء عن مشكلة النظام كمشكلة أساسية وغريدة يدور حولها البحث السوسيولوجي ، وفي نفس الوقت لا بد أن يتم تطوير الجوانب التي اتخذت من الصراع محورا أساسيا ، لأن تطويرها والاهتمام بها سرف يعيد للإنسان حريته التي اذنتها في الكثير من مجتمعات العالم . ويدعوننا هذا الى ضرورة تحويل مسار علم الاجتماع — نظرياته وبحوثه — نحو الاهتمام بمشكلة الصراع : كيف يكون الصراع الاجتماعي ممكنا ؟ .

ولا تعنى تسمية المشكلة بمشكلة الصراع أن الصراع شيء أبدي ، أو أنه يسود كل أتماط العلاقات الاجتماعية . ولكن هناك مجموعة من المبررات تجعل من ابراز مشكلة الصراع موضوعا حيويا :

١ — ان الصراع هنا يعنى الصراع الذى يسعى الى اعادة توزيع السلطة بطريقة عادلة أو الذى يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية . فالوجود ليس سوى عملية صراع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، والصراع هو البعد الواضح للتعامل في عملية السعى المستمر نحو خلق نظام جديد .

٢ — يترتب على هذا أننا نستطيع أن نحلل من خلال قضية الصراع ،

تخصية النظام . فمشكلة النظام تنشأ بناء على تصور الواقع على أنه « حرب الكتل ضد الكتل » أى أنه واقع يخبر عمليات غير منظمة من الصراع ، الأمر الذى يفرض ضرورة قيام نظام بين عناصر هذا الواقع . ووجهة النظر التى تنطلق من مفهوم الصراع لا ترفض هذا ، ولكنها تضع شروطا لنوعية النظام الذى يجب أن يقوم . وهنا تكمن نقطة الخلاف بينها وبين وجهة النظر التى تنطلق من مفهوم النظام . فتلك الأخيرة تلج على ضرورة قيام النظام على الاتفاق العام حول مجموعة من القيم والمعايير بصرف النظر عن التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع . والنظام هنا نظام غير عادل يمنع بعض أفراده الحرية التامة فى استغلال الآخرين والسيطرة عليهم . أما وجهة النظر التى تنطلق من مفهوم الصراع فانها تشترط لقيام النظام أن يكون نظاما عادلا تختنى فيه مظاهر الطبقيّة والاستغلال . فهى تريد أن تتجاوز النظام بالمفهوم الاول (النظام القائم على الاتفاق) لتخلق نظاما جديدا أكثر حرية وعدالة ، ولتحقيق هذا لابد من إبراز جوانب الصراع التى يعرفها هذا النظام والتى تطمسها نظرية الاتفاق ، وذلك فى عملية السعى نحو خلق النظام الجديد .

٣ - وأكثر من هذا فان التركيز على مفهوم الصراع يتيح لنا أن نتناول اشكالا أخرى من النظام غير ذلك الشكل القائم على الالتزام بالمعايير . فمن خلال تصور أى نظام اجتماعى على أنه يحوى عمليات مستمرة ومتنوعة من الصراع يمكن أن يمتد التحليل الى اشكال أخرى من النظام غير ذلك النوع القائم على الالتزام بالمعايير (٤٧) . فمن الممكن التمييز بين النظام العام -

(٤٧) يستلزم ذلك بطبيعة الحال تطوير التصور الماركسى عن الصراع المرتبطة بالنمط الرأسمالى فقط ، والامتداد به ليشمل أى نظام استغلالي مهما كانت هويته . حقيقة أن ماركس اهتم بأنماط أخرى من المجتمعات (النمط الإقطاعى والنمط الآسيوى على سبيل المثال) ، غير أنه اهتم اهتماما يالغا بالنمط الرأسمالى على أنه النمط الذى يبلغ فيه الصراع الطبقي ذروته ومع وجود أشكال أخرى من النظام غير النظام الرأسمالى ، ومع نجاح النظام الرأسمالى فى امتصاص الكثير من الصراعات التى تصورها ماركس ، ومع نشأة أنماط جديدة من الصراع داخل هذا النظام ، مع كل هذا تصبح ضرورة تطوير التصور الماركسى للصراع أمرا ضروريا . وهى نقطة اكدها الراديكاليون من أصحاب الفكر السوسيولوجى على ما سنرى فى القسم الثانى من هذا البحث .

كجبرية اجتماعية تفرضها طبيعة الوجود الانساني ذاته ، وهو نظام يحوي عناصر صراعية مستمرة تمتد عبر مستويات متعددة تبدأ من جزئيات النظام وتنتهى بكلياته ، وبين النظام العام كجبرية سياسية محددة تاريخيا ، وهذا النظام تفرضه طبقة اجتماعية محددة تعمل على الحفاظ على وضعيته العامة والخاصة من خلال ميكانيزمات متعددة للضبط الاجتماعى ومن خلال تطويع الصراع عن طريق نقله الى مستويات دنيا بحتة باستخدام أدوات ثقافية (وسائل الاعلام على سبيل المثال) وبين نوع ثالث من النظام هو النظام القبلى الذى تفرضه سلطة دينية او قبلية من خلال عزل المجتمع عن التيارات الخارجية والقضاء على اى بادرة صراع عبر كل المستويات البنائية الجزئية والكلية على حد سواء ، وبين نوع رابع هو النظام القائم على فرض السلطة العسكرية التى تكبح اى مظهر للصراع من خلال اساليب بوليسية واعلامية متعددة . وتدل هذه الأشكال على أن للنظام العام اشكالا وآلوانا تجعله يختلف باختلاف الفترات التاريخية ، وباختلاف الاطار المكانى الذى ينشأ فيه ، وهو على اختلاف أنواعه يمثل رد فعل لمشكلة اكبر وأضخم وأغنى مشكلة الصراع .